منسقة برامج السياسات السكانية بوزارة الشؤون الاجتماعية لـ (14 أكتوبر):

رفع مستوى الوعي بقضايا النوع الاجتماعي

توزيع (10.000) علبة ولادة آمنة على المراكز الصحية في المناطق الريفية

تدشين المشروع الجديد الممول من صندوق الأمم المتحدة للسكان بدورتين تدريبيتين في عدن والحديدة

تعتبر المرأة والطفل وقضاياهم المختلفة من أهم المكونات والجوانب التي اهتمت بها السياسات السكانية المختلفة . صحيفة (14 أكتوبر) ولتسليط الضوء والاهتمام ببعض قضايا المرأة والطفل وبعض الجوانب التي تهمهما تلتقي ومن خلال صفحة السكان والتنمية الأخت رشيدة علي النصيري – مدير عام شؤون المرأة والطفل ومنسقة برامج السياسات السكانية ومديرة إدماج المرأة في التنمية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ...حيث أجرينا معها هذا اللقاء:

أجرى اللقاء / بشير الحزمي

 بداية نود أن تعطينا فكرة مقتضبة عن طبيعة المهام والأنشطة الحالية لصادراتكم والمشاريع السكانية التي تعمل تحت إدارتكم وفي طليعتها مشروع إدماج المرأة في التنمية ؟

- طبعاً من ضمن أنشطتنا في الإدارة قسم تأمين المرأة من خلال الولادة الآمنة والنظيفة في المنزل وأيضاً لدينا ثلاثة مكونات رئيسية نعمل من خلالها هي مكون النوع الاجتماعي والتنمية ومكون القضايا السكانية والمكون الثالث هو الصحة الإنجابية ، ونحن في هذا العام بدأنا نعمل في المشروع الجديد لإدماج المرأة في التنمية وهو لفترة 2007-2011م تنفيذاً لبرامج السياسة السكانية بدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وقد بدأنا العمل في هذا المشروع في الربع الثاني من هذا العام وقد بدأنا بمكون النوع الاجتماعي حيث دشنا المشروع بدورة تدريبية في محافظة عدن لرفع كفاءة المستشارات القانونيات والاجتماعيات.

وطبعاً ركزنا في هذه الدورة التي تعتبر ورشة عمل لمدربات وليس لمتدربات من مقدمات الخدمة في القضايا الحقوقية وقد ركزنا فيها على الحقوق الإنجابية وقضايا النوع الاجتماعي واستعنا بنخبة متميزة في إعداد المادة العلمية لهذه الدورة وهذه المادة كانت مادة متميزة لأنها أعدت من شركاء حقيقيين ذي علاقة مباشرة ، والمشاركات في الدورة كن (25) مشاركة من قيادات مراكز الأسر المنتجة وتنمية المجتمع في عدن ومستشارات قانونيات ، ومن مختلف الجهات ذات العلاقة وقد خرجنا من هذه الدورة بتوصيات ركزنا على أن تكون آليات عمل قابلة للتنفيذ ، وقد كون فيها لجنة بحيث يكون العمل موحداً في المحافظة في تقديم التوعية والإرشاد للنساء المستهدفات وكذلك للرجال في الحقوق الشرعية والإنجابية وقضايا النوع الاجتماعي ، وأيضا تلتها زيارة ميدانية إلى بعض المديريات في محافظات عدن وخلقنا جسراً للتعاون مع بعض المراكز الصحية فيها من خلال دعمهم بعلب مستلزمات الولادة النظيفة والآمنة في المنزل لكي تصل إلى المحافظات البعيدة من المراكز الصحية ، وقد وجدنا أن العلبة التي أعدت بشكل مبسط ولها قيمة كبيرة جداً ولها اثر في تقديم خدمة سريعة وبسيطة للمرأة التي تلد في البيت بأدوات متواضعة نظيفة ومعقمة تخدم هذه المرأة وهذه الخدمة نحن نعتبرها مميزة رغم بساطتها إلا أنها حملت مدلولاً كبيراً جداً وتعمل في مساعدة النساء في الريف اللاتي لا يستطعن الوصول إلى الأماكن الآمنة للولادة رغم أننا نعتبرها خدمة مؤقتة حتى تعم المراكز والمستوصفات والمستشفيات في عموم الجمهورية ، وبعد أن انتهينا من الدورة في محافظة عدن انتقلنا إلى محافظة الحديدة ونفذنا فيها نفس الدورة التي نفذناها في عدن بمشاركة (25) مشاركة من القيادات في مراكز الأسر المنتجة في محافظة الحديدة والمتخصصات في مجال الاستشارات القانونية والنفسية والاجتماعية من مختلف الجهات ذات العلاقة في محافظة الحديدة ، كما قمنا عقب هذه الدورة بنزول ميداني لبعض المراكز الصحية في بعض القرى في بيت الفقيه وقد تعرفنا من خلال هذه الزيارة إلى الصعوبات والمشاكل التي يواجهها وكيف يمكن أيضا نخلق علاقة تنسيق وشراكة في مكون الصحة الإنجابية وكيف يمكن أن يتم التوزيع لعلبة مستلزمات الولادة النظيفة والآمنة في المنزل إلى مختلف المراكز الصحية في المناطق الريفية ، وهذا هو جانب من جوانب اهتمامنا وأنشطتنا التي لا يتسع المجال لذكرها .

خطط وإنجازات

 ماهي أهم مضامين خطط عملكم السنوية لهذا العام 2008م وابرز ما حققتموه خلال العام الماضي 2007م؟

- طبعاً نحن منذ بداية هذا العام نعمل على تنفيذ خطتنا السنوية التي تشمل مختلف الجوانب والمكونات ففي مكون الصحة الإنجابية لدينا دراسة لتقييم الأثر للنشاط الذي قمنا به وهو توزيع علب مستلزمات الولادة النظيفة والآمنة باعتباره أول عمل يعمل في اليمن ولنا الريادة فيه وهذه طبعا استقيناها من تجارب بعض الدول التي سبقتنا فيها ولكننا عملناها بالطريقة التي تتناسب مع وضعنا واحتياجاتنا بالتنسيق مع قطاع السكان بوزارة الصحة أنتجنا هذه العلب والآن لدينا معمل يعمل في إنتاج هذه العلب وعليه إقبال شديد جداً ونحن نركز على المناطق الريفية ، وأيضا لدينا دورات تدريبية قادمة في بعض المناطق الأخرى منها إب وحجة وحضرموت (سقطرى) ،وأيضا لدينا في مكون القضايا السكانية ورشة عمل خاصة بإدماج القضايا السكانية في خطة الوزارة لعام 2009م ، وستكون جامعة لقيادات الوزارة لنتدارس معاً كيفية إخراج خطة 2009م مدموج فيها قضايا سكانية قابلة للتنفيذ وقابلة أيضا للتمويل ، وأيضا لدينا زيارات ميدانية لمتابعة أعمال مراكز الأسر المنتجة من خلال الولادة النظيفة في المنزل والإشراف عليها ، وأيضا لمتابعة تنفيذ مكون المشاريع الصغيرة ، والإقراض في الخمس المحافظات التي يعمل فيها المشروع ومن خطتنا أيضا العمل على رفع الوعي لدى النساء والرجال في القطاعات العامة المختلفة والمنظمات الجماهيرية بأهمية مشاركة المرأة في التنمية ،و رفع الوعي القانوني بقضايا النوع الاجتماعي ، والعمل على تطوير وتفعيل قنوات الاتصال بما يخدم قضايا الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي ، وتنفيذ جلسات عمل وندوات في مجال النهوض بمستوى المرأة والأسرة والطفل / تقوية الشراكة مع مختلف الجهات ذات العلاقة لتنفيذ دراسات حول العنف ضد المرأة بكافة إشكاله وصوره ، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في تدريب الكوادر العاملة في المجال الصحي والتعليمي والنقابي للتعامل مع النساء وفق تعاليم الشريعة الإسلامية ، توسيع برامج التوعية بالقضايا السكانية في المناطق الريفية بالتعاون مع المؤسسات الدينية والمجتمع المدني والمجالس المحلية ، التنسيق مع المجلس الوطني للسكان لإعداد إستراتيجية وطنية للأسرة وغيرها من الأنشطة والفعاليات التي تضمنتها خطة عملنا هذا العام والتي سنعمل على تنفيذها أما عن أبرز ماحققناه خلال العام الماضي 2007م فقد قمنا بتنفيذ العديد من الدورات التدريبية في العديد من المحافظات في الإعداد والإنتاج والتوعية بتأمين المرأة وتنفيذ جلسات تشجيعية توعوية لقيادات مراكز الإستراتيجية ومنظمات المجتمع المدني تخللتها محاضرات قانونية اجتماعية صحية وقضايا النوع الاجتماعي ، كما قمنا بتقديم المشورة القانونية والفنية للعديد من الجمعيات في مجال حقوق المرأة ، وفي مجال حقوق الطفل عملنا على خلق وعي عام بمستويات ومعايير حقوق الطفل الدولية والتوعية بأهداف ومضامين الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وقانون حقوق الطفل ولائحته التنفيذية ، وفي مجال الصحة والحقوق الإنسانية قمنا بإنتاج نحو (10.000) علبة ولادة نظيفة في المنزل وتوزيعها ونشر التوعية التثقيفية للمؤسسات والمنظمات في العديد من المحافظات من خلال تنفيذ برنامج الحقوق الصحية بالشراكة مع قطاع السكان بوزارة الصحة، قمنا بإعداد فكرة مشروع تسجيل وتقييد المواليد . وتم تبني الفكرة من منظمة رادبارنن السويدية ويتم حالياً تنفيذه في مراكز الخدمات الشاملة بعدن . كما يتم حالياً دراسة تمويل المشروع لتنفيذه في مناطق أخرى وأنشطة أخرى عديدة.

التركيز على برامج التدريب

 من الملاحظ إنكم ركزتم بدرجة رئيسية على البرامج التدريبية والتوعوية ترى لماذا هذا التركيز وماهي الأهداف التي تسعون إلى تحقيقها من خلال هذه البرامج ؟

- في الواقع البرنامج التدريبي نحن نتوخى منه رفع كفاءة المستشارات القانونيات والاجتماعيات في مراكز الأسر المنتجة ، وتنمية المجتمع وبعض منظمات المجتمع المدني ، ادراة المرأة في مكاتب الوزارة اللاتي يمثلن شريحة هامة من الشرائح الاجتماعية التي تستهدفها سياسات مشروع النوع الاجتماعي والتنمية والذي نستهدف من خلاله الوقوف على قضايا وموضوعات أساسية وفي مقدمتها تحليل الوضع التشريعي والقانوني الذي يلامس حقوق المرأة الإنجابية والصحية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية وكذا قضايا النوع الاجتماعي والتنمية وهي قضايا حقوقية أساسية تلامس حقوق الإنسان بمعناها الشامل ولذلك أصبح من الأهمية بمكان أن نقف في برامجنا وخططنا ومشروعاتنا الاجتماعية والنهوضية على مسائل هامة وحيوية كهذه الموضوعات التي نتطرق إليها بل ونضع لها مواد تدريبية توثيقي نسعى من خلالها إلى إيصال تلك الخبرات والمعارف للاستزادة والاسترشاد بها لتجذير وتأهيل تلك المعارف وجعلها في موضوع الأهمية بل والاعتماد عليها في سياساتنا وبرامجنا ونضعها بين يدي متخذي القرار والمخططين للمشاريع التنموية على المستوى المحلي والوطني .

نطاق جغرافي محدد لمشروع المرأة في التنمية

 لماذا تم اختيار مناطق جغرافية محددة لتنفيذ أنشطة مشروع إدماج المرأة في التنمية فيها وهل ثمة معايير أو محددات لاختيار تلك المحافظات أو المناطق ؟

- بالنسبة للمواقع أو النطاق الجغرافي لتنفيذ مهامنا في هذا العام وخلال الأربع السنوات القادمة هي محددة سلفا من صندوق الأمم المتحدة للسكان و هو الداعم الوحيد لأنشطتنا وهو شريكنا منذ سنوات طويلة جداً ويدعم إدارة المرأة والطفل في قضايا كثيرة جداً فلو ذكرنا من عام 1987م وحتى الآن لوجدنا أنه قد تدربت مشاريع كثيرة جداً وتمخضت هذه المشاريع بإيجاد أهليات أصبحت الآن لها مكانة في المجتمع خاصة بالمرأة مثل اللجنة الوطنية للمرأة ، والتي بدأت كنواة بحروفها الأولى من مشروع المرأة والسكان والتنمية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وكانت تحت مسمى اللجنة العليا للمرأة وهذه كانت أول لجنة خاصة بالمرأة في اليمن ، وأيضا جمعية أول دائرة مستديرة للمرأة والتنمية وكانت من هذا المشروع ، ونحن الآن نعمل في المشروع الأخير منه لمدة الأربع سنوات القادمة وطبعاً يكون هناك توزيع حسب الحاجة ولكن الهدف الأساسي من المشروع هو رفع كفاءات مراكز الأسر المنتجة أو تنمية المجتمع ، ولكن الآن الوزارة تملك أكثر من (62) مركزاً للأسر المنتجة في مختلف محافظات الجمهورية وفيه إقبال شديد جداً من النساء وكان في البداية يركز على الخياطة والتطريز وأشياء اعتبرناها تقليدية ،فالمشروع عمل على رفع كفاءة المرأة وإدخال أنشطة مصاحبة إلى بعض الأنشطة الموجودة مثل أنشطة الصحة الإنجابية والتوعية القانونية والتوعية الزراعية والتمكين الذاتي والاقتصادي وهذه المكونات كلها أتت من المشروع وزعتها في الكثير من المراكز وأصبحت المراكز لها مكانة مثل مركز عدن ومركز صنعاء ومركز المحويت ومركز تعز ومركز حيفان وكانت أنشطتها متنوعة شملت جميع المجالات ، والآن النطاق الجغرافي الحالي للمشروع هو خمس محافظات وهي حضرموت وعدن والمحويت وحجة واب تليها ست مديريات في كل محافظة مديريتان وهذه هي مواقعنا الجديدة وأصبح العمل فيها بشكل مركز في قضايا معينة وهي قضايا الحقوق الإنجابية والحقوق الشرعية وقضايا النوع الاجتماعي والقضايا السكانية ، صحيح أن المشروع السابق كان له أنشطة كثيرة جدا وعمل دوراً وأحدث تغييراً في ست محافظات والكثير من القرى وقبلها كان في أكثر من محافظة وأكثر من منطقة ريفية ،ولازال عمل المشروع مستمراً وحالياً يتركز نشاطه في المحافظات الخمس التي ذكرتها .

تقييم ومتابعة

 هل هناك آلية لتقييم المشروع وتقييم الأثر المحقق منه خصوصاً وأنه يعمل منذ فترة طويلة ؟

- حقيقة في السابق لم يكن هناك أي تقييم أو متابعة ، لكن في السنوات الأخيرة تم التركيز على هذا الأمر لأننا طرحنا في كثير من لقاءاتنا مع المنظمات الدولية ضرورة التركيز على جانب التقييم وقياس الأثر ، والآن أصبح هناك تقييم مستمر ، فمثلاً صندوق الأمم المتحدة للسكان تعاقد مع مركز خاص وقاموا بتقييم لأعمالنا وقد كان هناك نزول ميداني ، ودراسة لتقييم الأثر وقد أخطرنا أن تقمنا كان جيداً ، كما أن هناك أيضا تقييم ومتابعة داخلية من قبل الوزارة والجهات الرقابية المختصة ، وأتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يجعل أمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم وان تكون محققة أهدافها، ونتمنى أن يتوسع هذا العمل وهذا النشاط لان نشاط المشروع لا يكفي وطبعاً محافظاتنا كثيرة والاحتياجات أكثر والميزانية لازالت شحيحة سواء من الجانب الحكومي أو من المنظمات الداعمة .

أسئلة وإجابات في الزواج المبكر وأضراره

سؤال : ماهو السن المناسب للزواج ؟

جواب: هناك محددان رئيسيان للسن المناسب للزواج. هي الفتاه تكون مهيأة جسمانياً ووجدانياً للحمل ، وقد أظهرت عدد من البحوث الطبية أن الفتيات اللاتي ينجبن أطفالاً قبل أن يكملن 19 عاماً من العمر يتعرضن لمضاعفات ومخاطر عديدة خلال الحمل والولادة ، كما يعاني أطفالهن من مشاكل صحية كثيرة ، وثانيهما أن يكون الزوجان قادرين على تحمل المسئوليات المترتبة نتيجة لهذا الزواج . بمعنى أن يكونا قادرين على بناء أسرة والحفاظ عليها ويقصد بذلك بالمعنى الشائع والمتعارف عليه في المجتمع اليمني أن يكونا قد أكملا تعليمهما وان تكون لديهما المعارف والمهارات التي تمكنهما من الحصول على عمل وتربية الأبناء وتكوين أسرة سعيدة.

سؤال: هل العادات والتقاليد في المجتمع اليمني لها علاقة بظاهرة الزواج المبكر ؟

جواب: نعم.. فالعادات والتقاليد الموجودة داخل المجتمع اليمني لها علاقة كبيرة بهذه الظاهرة ، حيث يعتبر الزواج في اليمن مهماً جداً من الناحية الاجتماعية ، وقد ينظر البعض إلى الزواج المبكر كدليل على القيمة العالية للفتاه وفي نفس الوقت لأسرة الفتاة ، وهناك أيضا الكثير من الأسباب والخلفيات الفكرية المعقدة وراء اختيار الزواج المبكر خصوصاً للفتاة ، ومنها أن الوالدين يرغبان في حماية أبنائهم ويرون أن تزويجهم في سن مبكرة يجعلهم في مأمن ، كما وأن هناك علاقة وثيقة بين الزواج المبكر والعلاقات بين الأسر والحفاظ على البناء القبلي ومن ذلك زواج الأقارب .

سؤال: هل الجهل وانتشار الأمية في أوساط المجتمع اليمني من الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الزواج المبكر ؟

جـواب: بالطبع..فالجهل وانتشار الأمية وأيضا الفقر هي من الأسباب الرئيسية للزواج المبكر ،ومن المهم هنا التنبه إلى أن الكثير من الفتيات وحتى الأولاد لا يستطيعون إكمال تعليمهم بسبب الزواج المبكر ، وحقيقة لو كان الآباء والأمهات متعلمين ولديهم ما يكفي من المعارف والوعي بأضرار ومخاطر الزواج المبكر لما تجرؤوا وأقدموا على تزويج فتياتهم وأبنائهم في سن مبكرة.

سؤال : ماهي مخاطر وأضرار الزواج المبكر ؟

جواب : هناك مخاطر وأضرار كثيرة للزواج المبكر منها ماهو صحي ومنها ماهو اجتماعي ومنها ماهو اقتصادي ومنها على سبيل المثال لا الحصر مايلي :

أولا : الأضرار الصحية : حيث أن الزواج المبكر يشكل خطراً على صحة الفتاة ،وقد يؤدي بها إلى الوفاة ، فالأم في سن المراهقة قد تكون أكثر عرضة لمضاعفات الحمل من الأمهات في سن (20) سنة وأكبر ، ومن هذه المضاعفات (الإجهاض ، فقر الدم ، التسمم الحملي ، ارتفاع ضغط الدم ، انفجار الرحم) وتتضاعف هذه المخاطر لدى الأمهات دون سن 18 سنة ، كما أن الوفيات نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة تكون ضعف الوفيات بين الأمهات من سن 20 سنة .

ثانياً : الإضـرار الاجتماعية : ومنها تحمل الزوجين مسؤولية أسرة وهي مسئولية كبيرة لا يستطيعان القيام بها ،وعدم القدرة على رعاية وتربية الأطفال وعدم معرفتهما بحقوقهما وواجباتهما نحو انفسهما وأطفالهما مما يؤدي إلى القلق وعدم الأمان وتعرضهما للضغوط النفسية والنفور من بعضهم فالآباء والأمهات صغار السن قد تنقصهما المعرفة حول كيف يمكنهم أن يكونوا آباء وأمهات جيدين ، كما ينقصهما الدعم والخبرة التي تمكنهم من التعامل مع الضغوط المصاحبة لتنشئة الأطفال الرضع ويؤثر ذلك سلباً على تعليم الأطفال وسعادة الأسرة ، كما أن آثار ذلك قد تؤدي إلى زيادة المشاكل الزوجية وارتفاع نسبة الطلاق وتشرد الأطفال .

ثالثاً: الأضرار الاقتصادية : وهي أن الزواج المبكر قد يقلل من فرص الحصول على عمل ملائم مجد ، كما ويعد عائقاً لتنمية المعارف الاجتماعية والاقتصادية والدينية ، وقد يخلف أعباء اقتصادية إضافية على الاسر ،وقد يؤثر على حياتهم المعيشية .

سؤال: من هو المسئول عن تحديد السن المناسب للزواج ووضع الضوابط للحد من ظاهرة الزواج المبكر ؟

جواب: الدولة..هي المسئول الرئيسي في ذلك، ويبقى من الضروري أن تصدر الدولة القوانين واللوائح التي تحدد سن الزواج، ومن الملاحظ أن هناك بوادر وتوجيهات من قبل بعض الجهات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق ذلك.

سؤال: كيف نقي أنفسنا ومجتمعنا من ظاهرة الزواج المبكر.. وماهو الحل الأمثل لهذه المشكلة ؟

جواب : في البداية يجب أن يوجد قانون يحدد سن الـزواج ، و أن تكون هناك توعية مكثفة بالزواج المبكر ، وقبل كل ذلك يبقى القول أن الوقاية الأكيدة والأفضل من هذه الظاهرة هي تتمثل بالتعليم والقضاء على الجهل والأمية والتعريف بمخاطر ذلك والتركيز على توعية المجتمع عبر الوسائل المختلفة بالآثار السلبية للزواج المبكر ومخاطره وأضراره ،وسيكون الحل الأمثل لهذه المشكلة بتكاتف كل الجهود والأدوار لوضع حد لهذه الظاهرة .

مفكرة سكانية

مفهوم التنمية

وضع السبل كافة في توظيف تنمية الواقع الافتراضي وتطوير الفرضيات التي تفي بضروريات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال في تلبية احتياجاتها بما يرتبط باستراتيجيات التنمية المستدامة.

يقول ابن خلدون: الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق مالم تأخذ من البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها.

أو عملية تغيير التركيب الاجتماعي التي تتم عن طريق انتقال أهل الريف والبادية إلى المدينة أو للبادية.ممايشمل النواحي الفيزيقيةكالنسيج العمراني والمباني و الكتل والجوانب الاجتماعية الحضرية : تحقيق تنمية اجتماعية لمختلف فئات المجتمع مما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد والمحافظة على البيئة وحمايتها واحترام التنوع الثقافي للمجتمع مما يضمن تلبية متطلبات الأجيال الحالية دون المساومة على تلبية الأجيال القادمة.

هي الرؤية المستقبلية للتطوير العمراني وتطوير المواصلات ومواجهة التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية التي تحتاج لتنمية احتياجات المستدامة.

و التنمية العمرانية شق أساسي من التنمية الحضرية التي يقصد بها تنمية المناطق غير الريفيةوتشمل التنمية العمرانية (الاسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية) توفير المرافق والخدمات وتوفير فرص العمل .

المشاريع الصغيرة المبتكرة

حاولت اليمن مؤخراً استقطاب المشاريع الاستثمارية العملاقة من الخارج، نظراً لمدى تأثير هذه المشاريع على الاقتصاد المحلي من حيث توفير الوظائف والإيرادات الضريبية والمساهمات في تنمية البنية التحتية لتسهيل الحركة التجارية المحلية. ولسنا هنا بصدد تحليل مدى نجاح عملية الاستقطاب أو مراجعة نظم تسهيل عملية الاستثمار، بل نفضل أن نسلط الضوء على بديل غاب عن ذهن العديد من صانعي القرار.

موضوع يتعلق بالمشاريع الصغيرة، المشاريع التي يطلقها فرد أو عدة أفراد محلياً ، ولكن يجب التمييزهنا بين المشاريع التقليدية والمشاريع المبتكرة الجديدة التي قد تنشط الاقتصاد اليمني في حالة نجاحها ونموها. والحقيقة أن الكوادر اليمنية على المستوى الأكاديمي والتجاري والحرفي قد غرزت فيها منذ القدم أسس التجارة، ولكن طابع التقليد هو الغالب، وقلما نجد الأفكار الجديدة. فمثلاً، إذا أنتشر في السوق اليمني خبر أرباح يمكن جنيها من تجارة الفحم، سنجد أن عدد المتاجرين في هذا المجال سيزداد بشكل خيالي. وخلال أشهر قليلة سنلاحظ أن سوق تجارة الفحم قد اكتظ بالمزودين، مما ينقص من احتمال نجاح معظم التجار وبالتالي خروجهم من السوق بخسارة.

إن للتجديد والابتكار في المشاريع الصغيرة أهمية وتأثيراً بالغاً على الاقتصاد اليمني. فمعظم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم كانت في البداية عبارة عن فكرة صغيرة، ولكن مع الجهد المبذول والوقت والتميز أصبحت هذه الشركات تنافس الشركات العملاقة المؤسسة. إذا يجب علينا الاهتمام بالمشاريع الصغيرة ، لأننا نعلم بأنها حجر الأساس للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقد تصل إلى حجم الشركات العملاقة أيضاً. قد يتساءل القارئ ويقول: ولكن ما هو مدى أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في أول الأمر؟ فالجميع يتمنى رؤية الشركات العملاقة والعالمية في السوق اليمني وليس الشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي بحث قدم مؤخرا وأصدرته شركة الاستشارات الإدارية بوز ألين هاميلتون عن المشاريع الصغيرة المبتكرة، بأن 70 ٪ من الوظائف في أوروبا و 50 ٪ في أمريكا تعتمد على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأثبتت الدراسة أيضاً أن معظم هذه الشركات كانت في البداية عبارة عن مشاريع صغيرة ضئيلة الحجم، ولكن توفر البيئة المناسبة للنمو ساعدتها على التوسع والنجاح .

يستنتج من هذا الكلام، أن مشروع الألف ميل يبدأ بخطوة، وأن المشاريع الصغيرة هي بذور حدائق النخيل وغابات الأشجار. فمهما أهلت أرضنا ورش عليها من الأسمدة، ستواجه صعوبات في إنشاء بيئة مناسبة لغرس شجرة كاملة نضجت في بيئة مختلفة. إن رمي آلاف البذور على الأرض والإنتظار أن ترى غاباتٍ أشجار ومدرجات خضراء دون أي تعب أو متابعة لا يحقق شيئاً . لماذا لا يركز على ما لدى أرضنا من بذور ، ويقدم لها ما يتوفر من أرض وحرث وأسمدة لكي نساعدها على إبراز أول أوراقها وفروعها، ونؤهل لها بيئة لكي تثبت جذورها وتصبح أشجاراً تعود على الجميع بالثمار والمزيد من البذور؟